أخذ الجيش الاسرائيلي يتصرّف، منذ بدء الانتفاضة، ببطء وتثاقل، وكأنه يستخدم وحدات عسكرية بكامل عتادها. ولهذا، لم يأخذ زمام المبادرة الاّ في حالات نادرة («القضية الفلسطينية في شهر»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١). وقد خسر، خلال الانتفاضة، ملايين ساعات التدريب العسكري. واذا ما استمر الحال على ما هو عليه حالياً، فسوف يلحق ضرراً متزايداً بقوة الجيش الاسرائيلي ولياقته الكاملة، بما في ذلك وحداته الاحتياطية. فقد برز تأثير ملموس، على هذا الصعيد، تمثّل في تضرّر التشكيلات الميدانية والجيش النظامي، لا سيما وحدات المشاة والمدفعية والمدرّعات حيث «تحوّل الجيش، بأسره، الى قوة للحفاظ على الأمن لفترات طويلة... وباتت هناك وحدات [عسكرية] لم تشاهد مدافعها ومدرعاتها منذ زمن بعيد» (**المصدر نفسه**، ص ٢٧).

على صعيد آخر، طاولت احداث الانتفاضة، بتأثيراتها، المستوى الاخلاقي للجيش الاسرائيلي، الذي دفعت ممارسته للقتل اليومي الى توحّش جيل بأكمله من جنوده في مواجهة المدنيين الفلسطينيين. وفي هذا الصدد، «قُدِّم الى المحاكمة أمام محاكم عسكرية سبعون جندياً وضابطاً بتهم البدء بعمليات القتل، أو التسبب في القتل والموت والتنكيل بالمواطنين [العرب] والمعتقلين [والقيام] بالسرقة. كما قُدِّم الى المحاكمة أمام محاكم انضباطية ٥٠٠ ضابط وجندي، بسبب مخالفات أقل خطورة مارسوها. ولا يزال لدى الشرطة العسكرية حوالى ٦٥٠ قضية أخرى في مراحل التحقيق المختلفة؛ كما أغلق المدعي العام العسكري، لأسباب مختلفة، [ملفات] ٣٠٠ قضية أخرى، منها قضايا غير بسيطة، كمحاولة القتل» (**المصدر نفسه**، ص ٢٨ ـ ٢٩).

الى ذلك، أثار استمرار الانتفاضة «حالة من الاستياء العام داخل الجيش الاسرائيلي، الذي يعكس، ككل الجيوش القائمة على التجنيد العام، الوان القلق التي تهز المجتمع المدني. وعلى الرغم من قلّة حالات العصيان، داخل صفوف الجيش، أو لجهة رفض اداء الخدمة العسكرية في المناطق المحتلة [حوالى خمسين حالة]، فان لكل من حالات الرفض، هذه، دلالة رمزية كبيرة في مجتمع تمثل فيه اولوية الامن اجماعاً مطلقاً. وقد بدأت السلطات العسكرية، مؤخراً، تحاكم، بقسوة، الجنود الذين لم يوافقوا على الالتحاق بوحداتهم العسكرية في المناطق المحتلة» (ديكوف، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤). كذلك أدّت الانتفاضة الى ظهور حالات قلق وتوتّر نفسي بلغ حدّ اقدام جنود على الانتحار. فخلال العام ١٩٨٨، انتحر، من أفراد الجيش الاسرائيلي، ٣٢ جندياً. وفي الفترة الممتدة منذ الاول من نيسان (ابريل) ١٩٨٩ وحتى التاسع عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩، انتحر ٢٤ جندياً اسرائيلياً. وكانت معطيات نشرتها أوساط الجيش الاسرائيلي أشارت الى ان متوسط عدد المنتحرين، من الجنود الاسرائيليين، سنوياً، بلغ، منذ العام ١٩٨٢، ٢٧ جندياً، بينما وصل اجمالي المنتحرين، خلال العامين الماضيين، ثلاثين جندياً. ورأت احدى العاملات في منظمة «امهات الجنود ضد القمع» ان الانتحار «هو نتيجة لتوتّر عام يسود في اسرائيل منذ بدء الانتفاضة» (**الحياة**، ٢٥/١١/١٩٨٩، و**هآرتس**، ٢١/١١/١٩٨٩).

على الرغم من هذه المعطيات، فقد اعتبر رئيس أركان الجيش الاسرائيلي، دان شومرون، التأثيرات التي سبقت اليها الاشارة «مبالغاً فيها». غير انه اعترف بوجود تأثيرات كبيرة في مستوى اخلاقيات الجيش الاسرائيلي ومعنوياته، خصوصاً بين أفراد القوات النظامية ما بين سن ١٨ و٢٠ عاماً، ممّن دفعوا الى الخدمة في المناطق المحتلة (يوسف غوئيل، «تسييس المناطق»، **جيروزاليم بوست**، ١٣/١٢/١٩٨٩).

ربعي المدهون